الدورات المكانية «الثلاث الكبرى» في دعم التحديث الحضري ذي الخصائص الصينية: تفسير نظري، ومسارات تنفيذ، وتحول في التخطيط

المؤلفان

تشانغ جينغشيانغ، هان بيجون

الملخص

منذ الإصلاح والانفتاح، كان أحد المحركات العميقة للنمو الحضري السريع في الصين هو «رأسمَلة الفضاء». وقد منح هذا النمط من التنمية المدن الصينية قوة دفع كبيرة، لكنه أفضى كذلك إلى أزمات مكانية متزايدة الحدة. ومع دخول الصين مرحلة جديدة تستهدف التحديث الحضري ذي الخصائص الصينية، أصبح من الضروري تجاوز الاعتماد المساري على رأسمَلة الفضاء. وانطلاقا من التجربة الصينية وسياقها المؤسسي، تقترح هذه الدراسة مفهوم «الدورات المكانية» بوصفه منظورا لفهم تحول المدن الصينية ودفعه. وتبين أن الفضاء يؤدي في التنمية الحضرية الصينية دورا تنظيميا أكثر مبادرة، وأن المطلوب هو انتقال نظري وعملي من «دورات رأس المال» إلى «الدورات المكانية»، وذلك عبر تقدم منسق لثلاث دورات كبرى: تكامل الحضر والريف، والتنسيق الإقليمي، والاندماج في النظام العالمي. وفي هذا الإطار ينبغي للتخطيط المكاني أن يتحول من «تخطيط الفضاء» إلى «التخطيط بالفضاء بوصفه أداة استراتيجية». وتقدم الدراسة زاوية جديدة لبناء نظرية تخطيط محلية صينية، ودفع التحديث الحضري في الصين، وتحويل نموذج التخطيط المكاني.

الكلمات المفتاحية

التحديث الحضري ذو الخصائص الصينية؛ الدورات المكانية؛ تكامل الحضر والريف؛ التنسيق الإقليمي؛ النظام العالمي؛ تحول التخطيط

شهد الاقتصاد والمجتمع في الصين، منذ الإصلاح والانفتاح، تطورا سريعا وتحولا عميقا، وارتفع مستوى التحضر بصورة تاريخية [1]. وقد أدت الاستراتيجيات الوطنية والتوجهات السياساتية دورا محوريا في التخطيط الحضري والبناء والإدارة الحضرية [2]. وبعد أن تجاوز معدل التحضر في الصين عتبة 50%، عقدت الحكومة المركزية مؤتمري التحضر والعمل الحضري في عامي 2013 و2015، وحددت فيهما الإطار العام للتحضر والتنمية الحضرية في المستقبل. ويتجاوز معدل التحضر حاليا 67%، ومن المتوقع أن يدخل، نحو عام 2035، نطاقا مرتفعا بين 75% و80%، حيث تميل البنية السكانية بين الحضر والريف والبنية المكانية إلى الاستقرار النسبي [3]. ومن ثم فإن مسار الزيادة المتبقية، وهي تقارب عشر نقاط مئوية، سيؤثر مباشرة في قدرة الصين على تحقيق قفزة تنموية والانضمام إلى مصاف الدول المتقدمة. وفي هذا السياق، عقدت الحكومة المركزية في عام 2025 مؤتمرا جديدا للعمل الحضري، وأكدت ضرورة «سلوك طريق جديد للتحديث الحضري ذي الخصائص الصينية»، فوفرت مرجعية أساسية لاتجاه التنمية الحضرية في البلاد.

لقد أصبحت «معجزة النمو» الصينية حقيقة معترفا بها عالميا [4-5]. ولا تعود هذه المنجزات الكبيرة إلى اغتنام فرص العولمة والمعلوماتية فحسب، بل إلى المزايا المؤسسية الخاصة بالصين أيضا [6]. وفي مجال التنمية الحضرية تتجلى هذه المزايا خصوصا في نظام الأرض ذي الخصائص الصينية والترتيبات المرتبطة به [7]. أما اليوم، ومع التحولات العميقة في الوضع الدولي، واشتداد القيود البيئية والمواردية داخليا، وتغير حجم السكان وبنيتهم، وضعف محركات النمو التقليدية، فقد أصبح نموذج التنمية الحضرية القائم على الاستثمار الواسع والتوسع الإضافي غير قابل للاستمرار. وفي المقابل، لم يترسخ بعد نموذج جديد تقوده القوى الإنتاجية النوعية الجديدة وترقية المخزون القائم. لذلك تمر المدن الصينية بمرحلة انتقالية حاسمة: لقد تآكل النموذج القديم، لكن النموذج الجديد لم يتشكل بالكامل بعد.

وبخلاف البيئة المؤسسية التي عرفتها المدن الغربية، كان أحد العناصر المحورية التي دفعت النمو الحضري الصيني خلال العقود الماضية هو الأرض، أي الفضاء. وستتوقف فعالية التحول الحضري القادم كذلك على حسن استخدام هذا المورد/الأداة [8-9]. ومن أجل تحقيق التحديث الحضري ذي الخصائص الصينية، لا بد من الإجابة عن أسئلة عصرنا: كيف يمكن تأسيس نظرية محلية للتنمية الحضرية والتخطيط انطلاقا من شروط الصين الوطنية؟ وكيف يمكن استخدام «الفضاء» لمعالجة أزمات التنمية الحضرية؟ وكيف ينتقل التخطيط المكاني من الاستجابة السلبية إلى التحول الذاتي الفعال؟

1 المنطق المكاني والأزمة المكانية في التنمية الحضرية الصينية

1.1 المنطق المكاني الكامن في تطور التنمية الحضرية الصينية

إذا عزي النجاح الصيني خلال العقود الماضية ببساطة إلى عوامل عامة مثل العولمة، أو عوائد التصنيع، أو ميزة اللاحقين في الدول النامية، فسيصعب تفسير لماذا لم تحقق دول واقتصادات نامية كثيرة، رغم تشابه ظروفها الخارجية وامتلاكها مزايا لاحقة مماثلة، نتائج قريبة من الحالة الصينية. وتقدم الاقتصاديات المؤسسية الجديدة تفسيرا أكثر واقعية: فقد مهدت سلسلة من التغيرات المؤسسية لتحولات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية [10]. وفي مجال التنمية الحضرية تحديدا، كان نظام الأرض القائم على «الملكية العامة + تسويق حق الاستخدام»، مع تعديله وتحسينه المستمرين، هو الأداة الأهم والميزة الحاسمة التي صنعت «معجزة النمو» الحضري في الصين [11-13]. لذلك فإن «المنطق المكاني» متغلغل بعمق في المسار العام لتطور المدن الصينية.

وبمنظور تعديل التصميم المؤسسي الأعلى لنظام الأرض/الفضاء وتحسينه، مرت التنمية الحضرية في الصين منذ الإصلاح والانفتاح بأربع مراحل عامة: تحرير مؤسسي، ونمو قائم على الرأسمَلة، وتراكم للمخاطر، ثم إعادة بناء للحوكمة (الجدول 1).

1.1.1 الاستكشاف السوقي لتنمية المدن في ظل تحرير النظام المكاني (1978-1989)

أكد مؤتمر العمل الحضري الوطني الثالث عام 1978 أهمية المدن ودورها في التنمية الاقتصادية الوطنية. وفي العام نفسه اتخذت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني قرارا تاريخيا بنقل مركز عمل الحزب والدولة إلى البناء الاقتصادي وتنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح. في هذا السياق، بدأ استخدام الأرض الحضرية، أو الفضاء الحضري، ينتقل من حامل سلبي مجاني وعديم القيمة الاقتصادية في نظام الاقتصاد المخطط إلى طور أولي من الاستخدام السوقي. فمن جهة، أدت المناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية الوطنية، بوصفها «مرتفعات سياساتية»، وظيفة مختبرات لتسويق الأرض. ومن جهة أخرى، تقدمت إصلاحات النظام المكاني الحضري باستمرار؛ فقد نص تعديل الدستور عام 1988 على أن «حق استخدام الأرض يجوز نقله وفقا للقانون»، وهو ما خفف، على مستوى القانون الأساسي، من جمود نظام الأرض التقليدي الأحادي. ومنذ ذلك الحين أصبح التوسع المكاني السريع وسيلة مهمة لتراكم رأس المال في المدن الصينية.

1.1.2 التنمية والتوسع الحضريان السريعان في ظل رأسمَلة الفضاء (1990-2011)

أرست «اللائحة المؤقتة بشأن منح ونقل حق استخدام الأراضي الحضرية المملوكة للدولة» الصادرة عام 1990 مسارا عمليا للاستخدام المدفوع للأرض الحضرية. ومع إصلاح تقاسم الضرائب بين المركز والمحليات عام 1994، وإصلاح نظام الإسكان عام 1998، وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 واندماجها العميق في الاقتصاد العالمي، ازداد تسويق الأرض والفضاء وتسليعهما، فتشكل في النهاية نمط «مالية الأرض» ذي الخصائص الصينية. أصبحت الأرض أكبر أصول الحكومات المحلية وأفضل ضماناتها، وأصبح دخل نقل حقوق استخدام الأرض جزءا مهما من الإيرادات المحلية [14]. فمن جهة، عدت الحكومات البلدية الفضاء الأرضي أهم عنصر رأسمالي، واستخدمته لرفع حجم هائل من الاستثمار وتوفير قوة دفع قوية للبناء الحضري والتحضر. ومن جهة أخرى، استخدمته كعنصر إنتاج رئيسي لجذب رأس المال الصناعي عبر أسعار أرض منخفضة وإمداد واسع، بما سرع عملية التصنيع. وفي بيئة تنافسية شديدة أصبحت رأسمَلة الفضاء الدافع الأبرز للنمو والتوسع السريعين في المدن الصينية.

1.1.3 تفاقم مشكلات المدن مع تراكم مخاطر الرأسمَلة (2012-2021)

عندما تتضخم الصفة الرأسمالية للأرض والفضاء الحضريين، يظهر حتما ميل إلى فرط التراكم [15]. وبعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 خصوصا، عمق انكماش الطلب الخارجي السريع وتزايد الضغوط المالية الداخلية اعتماد الحكومات البلدية على رأسمَلة الفضاء. ظاهريا، استمر النمو الحضري المدفوع بهذا النمط: فقد ارتفع معدل التحضر بين عامي 2012 و2021 من 52.57% إلى 64.72%، أي بمعدل سنوي يقارب 1.35 نقطة مئوية، كما ازدادت درجة اعتماد المدن على مالية الأرض. لكن في الجوهر تراكمت مخاطر التمايز الاجتماعي، والمخاطر المالية، وتشابه المشهد الحضري، وتفاقم «أمراض المدن». وفي هذا السياق طرح تقرير المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2012 طريق التحضر الجديد ذي الخصائص الصينية، مشيرا إلى انتقال التنمية الحضرية، على مستوى التصميم المؤسسي الأعلى، نحو مرحلة تتمحور حول الإنسان وترقية المضمون. ثم دعا مؤتمر العمل الحضري المركزي عام 2015 إلى احترام قوانين التنمية الحضرية وتحقيق تنسيق شامل، بهدف تصحيح الاعتماد المفرط على نموذج التنمية المدفوع برأسمَلة الفضاء.

1.1.4 تحول نموذج التنمية الحضرية في ظل إعادة بناء الحوكمة المكانية (منذ 2022)

مع تسارع تغير بيئتي التنمية الدولية والداخلية، شهد سوق العقارات الصيني منذ عام 2022 تعديلا بنيويا حادا، ولم تعد «مالية الأرض» قابلة للاستمرار، بينما تجاوز معدل التحضر 65% وتباطأ نموه بوضوح. لذلك أصبح نموذج التنمية الحضرية المدفوع أساسا

برأسمَلة الفضاء غير مستدام، وبات لا بد من إعادة بناء الحوكمة المكانية وإعادة تشكيل قوة الدفع التنموية. وقد دعا تقرير المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني عام 2022 إلى «تسريع تحول نمط تنمية المدن الضخمة والكبيرة جدا». وفي عام 2025 عقدت الحكومة المركزية مجددا مؤتمر العمل الحضري، وطرحت بناء «مدن شعبية حديثة» مبتكرة، صالحة للعيش، جميلة، قادرة على الصمود، متحضرة وذكية، وجعلت التجديد الحضري عملا شاملا وأداة محورية للتحول الحضري. وبذلك تشكل، في تسلسل التنمية المكانية الوطني، مسار استراتيجي وتنفيذي متكامل: التنسيق الإقليمي، والتجديد الحضري، والنهضة الريفية.

الجدول 1 مراحل تطور التنمية الحضرية في الصين منذ الإصلاح والانفتاح

مرحلة التنمية	خلفية التنمية	التحدي الرئيسي	سمات التطور المكاني الحضري
الاستكشاف السوقي في ظل تحرير النظام المكاني (1978-1989)	أطلق الإصلاح والانفتاح حيوية مؤسسية، وأصبحت المدن مراكز للنمو الاقتصادي.	كيف تزال العوائق المؤسسية التي تقيد التنمية الحضرية.	تحرر نظام الأرض وبدأت الممارسات السوقية للأرض والفضاء.
التنمية والتوسع السريعان في ظل رأسمَلة الفضاء (1990-2011)	العولمة والتنافس الشديد؛ إصلاحات سوقية في العقارات والضرائب وغيرها.	كيف تحصل المدن على قوة دفع ورأس مال في بيئة تنافسية.	بدأت رأسمَلة الفضاء تقود التنمية، وتسارع التوسع المكاني الحضري.
تفاقم المشكلات مع تراكم مخاطر الرأسمَلة (2012-2021)	الأزمة المالية الدولية والانكماش الاقتصادي؛ تفاقم أزمة رأسمَلة الفضاء.	كيف تتجاوز المدن الاعتماد على مسار النمو التقليدي وتحافظ على زخم التنمية.	استمرت قوة قصور النمو السريع وغير المتوازن، وازدادت أمراض المدن حدة.
تحول نموذج التنمية في ظل إعادة بناء الحوكمة المكانية (منذ 2022)	تغير جذري في البيئة الدولية ومرحلة التنمية وأهدافها؛ تحول محركات الاقتصاد.	كيف يدعم التطور الحضري عالي الجودة هدف التحديث الصيني.	أصبح التجديد الحضري أداة مركزية، واتجهت التنمية تدريجيا نحو نمط نوعي يتمحور حول الإنسان، والابتكار، والتنسيق، والاستدامة.

1.2 الأزمة المكانية في مسار التحديث الحضري الصيني

لا ينفصل تطور المجتمع الإنساني عن سند مكاني ملموس؛ فقد رأى ماركس أن «الفضاء عنصر في كل إنتاج وكل نشاط إنساني». وقد تمسكت دراسات التخطيط الحضري الدولية، القائمة على نظرية «الجدلية الاجتماعية-المكانية»، بموقف «إعادة تنظيم الفضاء لتحسين المجتمع» [16]، كاشفة الدور المهم للفضاء في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسينها. ومع ذلك ينبغي الانتباه إلى أن العولمة الراهنة عولمة عززتها هيمنة قلة من رؤوس الأموال المالية [17]، وأن إنتاج الفضاء الحضري يخضع هو أيضا بعمق لمنطق رأس المال، بوصفه موقعا رئيسيا للاستثمار والتراكم.

كما سبق، ظل الفضاء مندمجا في عملية التنمية الحضرية الصينية منذ الإصلاح والانفتاح. وكانت رأسمَلة الفضاء أقوى محركات التنمية الحضرية [18]؛ بل إن التنمية الحضرية الصينية، إلى حد بعيد، هي عملية تعمق مستمر لرأسمَلة الفضاء. وبالمقارنة مع عناصر رأس المال العادية، يتسم الفضاء بالثبات الجغرافي وطول دورة الاستخدام. فبعد تخطيط الفضاء الحضري وبنائه لا يهدم أو يعاد تشكيله عادة في الأمد القصير، وهو ما يوافق منطق رأس المال في السعي إلى مزيد من فائض القيمة، لكنه يجعل استخدام الفضاء متأخرا عن حاجات التحول الحضري. وعندما تتضح تدريجيا أزمة فرط التراكم الناتجة من رأسمَلة الفضاء، ويبلغ التوسع المكاني نقطة انعطاف معينة، يكشف هذا النمط عن تناقضات داخلية مثل اختلال الأهداف، واضطراب القيم، وسوء المطابقة المكانية، وهدر الموارد، فيتحول إلى عائق مهم أمام تحول المدن.

يمكن إرجاع نقد أزمة رأسمَلة الفضاء الحضري إلى أعمال ماركس حول الأرض ونقده للحداثة. ثم طور باحثون ماركسيون جدد، مثل لوفيفر وديفيد هارفي، تحليلات لإنتاج الفضاء ودوران رأس المال والاغتراب الاجتماعي [19-20]. وقد وفر وصف هارفي للدورات الثلاث لرأس المال أداة تفسيرية مهمة لفهم العلاقة بين إنتاج الفضاء الحضري ومنطق حركة رأس المال [21-22]. ويرى هارفي [23] أن أزمة فرط التراكم وفقدان القيمة يمكن امتصاصها عبر التوسع الجغرافي والانتقال الزماني-المكاني؛ وأن «الإصلاح المكاني» القائم على التوسع وإعادة التنظيم الجغرافيين هو استجابة رأس المال للأزمة. وفي هذه العملية تنتقل الأزمة مؤقتا، وتتأجل، وتتجسد في الفضاء،

فتنتج استغلالا وصراعا متعدد المستويات بين «المركز» و«الأطراف»، يظهر في العلاقة بين المدينة والريف، وبين المركز الإقليمي والهامش الإقليمي، وبين العالم الأول والعالم الثالث. ومن هذا المنظور، فإن نمط رأسمَلة الفضاء في المدن الصينية هو ممارسة محلية لنظريتي «دورات رأس المال» و«الإصلاح المكاني»، وتظهر انعكاساته بوضوح في المستويات الحضرية-الريفية والإقليمية والعالمية (الشكل 1).

أولا، في التنمية الحضرية-الريفية، اعتمد نمو المدن طويلا على استنزاف موارد الريف وفائض قيمته. ومنذ عام 2000 أدت تعديلات سياساتية وإصلاحات مؤسسية إلى تضييق الفجوة بين الحضر والريف تدريجيا، لكن شيخوخة الريف وتفريغه وتجزؤه ما تزال ظواهر واضحة. ولم يتغير اختلال التنمية الحضرية-الريفية جذريا، إذ لا يزال الريف يسير غالبا في مسار خطي للحاق بالمدينة [24].

ثانيا، في التنمية الإقليمية، تمارس المدن المركزية أثرا قويا في شفط الموارد من المناطق الطرفية. فتركيز الموارد والعوامل في أقطاب النمو الإقليمية نزعة ضرورية لتحقيق وفورات الحجم ورفع الكفاءة الاقتصادية. ومع تأثير النظام الإداري والضريبي ذي الخصائص الصينية، تتسع آلية السببية التراكمية الدائرية بين المدن المركزية والأطراف، فتقع مناطق طرفية كثيرة في صعوبات مثل ركود النمو الاقتصادي، وبطء ترقية الصناعة، وضعف المرونة الشاملة [25].

ثالثا، في التنمية العالمية، ظلت الصين زمنا طويلا في الحلقات الدنيا من سلاسل الصناعة والابتكار والقيمة. ومنذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، اندمجت الصين بعمق في نظام التجارة العالمية وتقسيم العمل. غير أنها، في ظل نظام اقتصادي وتجاري دولي تقوده الدول الغربية المتقدمة، أدت طويلا دور المتكيف السلبي في صياغة القواعد والقيادة التكنولوجية، وكانت إلى حد كبير موقعا تنتقل إليه التكاليف المؤسسية للأزمات العالمية التي تواجهها الدول المتقدمة [17].

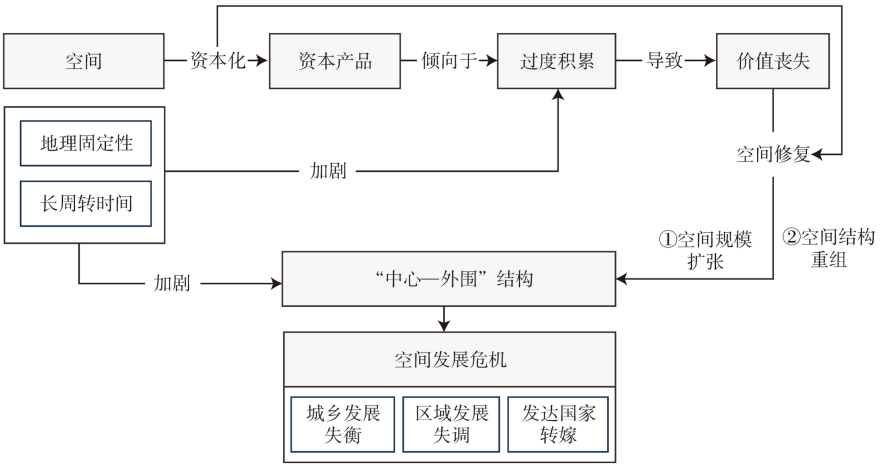

الشكل 1 الأزمة المكانية التي تواجه المدن الصينية في ظل «رأسمَلة الفضاء»

2 ما وراء دورات رأس المال: الدورات المكانية «الثلاث الكبرى» ومنطق تفاعلها

2.1 من «دورات رأس المال» إلى «الدورات المكانية»

يرى التصور المكاني الماركسي أن الفضاء حامل مادي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة لها في الوقت نفسه [23]. ومن واقع التنمية الحضرية الصينية، كانت رأسمَلة الفضاء دافعا مهما للنمو الحضري السريع وسببا رئيسيا لأزمات حضرية عديدة. فبعد الإصلاح والانفتاح، ولا سيما بعد موجات واسعة من إنتاج الفضاء، شملت إنشاء مناطق التنمية، وتطوير العقارات، وبناء المدن والمناطق الجديدة، أصبحت الأرض رافعة تستخدمها الحكومات البلدية لجذب الاستثمارات وتحقيق تراكم رأس المال. وقد دفعت رأسمَلة الفضاء بقوة مساري التصنيع والتحضر في الصين. لكن في السنوات الأخيرة، ومع تغير البيئة الدولية ومرحلة التنمية الداخلية، بدأ «الإصلاح المكاني» الذي كان ينقل أزمة فرط التراكم عبر التوسع الجغرافي وإعادة التنظيم المكاني يفقد فاعليته. وفي الوقت نفسه، تحمل الأصول المكانية القائمة ديونا ومخاطر مالية كبيرة، وتتسم بثبات جغرافي وقصور استخداي قوي، مما يجعل تعديل البنية المكانية القائمة صعبا ويخلق انقطاعات بنيوية في استخدام الفضاء.

إن النظريات الغربية الكلاسيكية حول دوران رأس المال ونقل الأزمات، وكذلك التجربة الصينية في رأسمَلة الفضاء، تنطوي في جوهرها على دعوة عميقة إلى إعادة تنظيم الفضاء وإعادة بناء الحوكمة. وسيتحدد مقدار كفاءة التحول الحضري الصيني وجودته بتحول منطق تشغيل الفضاء. وبالمقارنة مع دول غربية كثيرة تتسم بملكية خاصة للأرض وحكم ذاتي محلي، تمتلك الحكومة الصينية فعليا سلطة

قوية في تخصيص الموارد المكانية [26]، ويمكنها أن تتدخل بفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر طرح الموارد المكانية وتوزيعها [27]. لذلك لا يجوز إغفال الوظيفة التنظيمية الهائلة للموارد المكانية في التنمية الحضرية الصينية؛ بل ينبغي اعتبار «الفضاء» أداة حوكمة مهمة لتعديل اتجاه التنمية الحضرية ومعايرته في الوقت المناسب، ولتشكيل نمط تنموي جديد بصورة مبادرة [28]. ومن أجل التحديث الحضري ذي الخصائص الصينية، يصبح السؤال المركزي هو كيف يستخدم الفضاء كرافعة لاستكشاف مسارات التحول الحضري.

يرى هارفي [29] أن الأنماط المكانية المحددة التي يتخذها رأس المال في مراحل مختلفة من تطور المدينة هي وسائل لحل تناقضاته الداخلية، ومسارات لنقل تلك التناقضات والأزمات في الوقت ذاته. لكن «الإصلاح المكاني» ليس سوى استجابة مؤقتة، وهو ينتج في النهاية تناقضات واختلالات جديدة في مجال أوسع، ومن ثم يضطر رأس المال إلى دخول دورات جديدة لمعالجة الأزمة. وبذلك تصف نظرية الدورات الثلاث لرأس المال مسار انتقاله لتخفيف ضغط فرط التراكم والبحث عن نمو ربحي جديد، حيث يعمل الفضاء وإنتاجه كحامل مهم لاستيعاب رأس المال الفائض ورفع عائد الاستثمار. أما في السياق المؤسسي الصيني، فيمكن للحكومة، من خلال التعديل الديناميكي لوظائف الفضاءات بمقاييس مختلفة وأحجامها وأنظمة حوكمتها، أن تحول الاستراتيجيات الوطنية إلى ممارسات محلية [30] وأن تتدخل مباشرة في مسارات التنمية الإقليمية والحضرية-الريفية. ولذلك فإن اختراقا مهما في معالجة أزمة التنمية الحضرية الصينية يتمثل في الخروج من حدود المدينة المفردة والبحث عن مسارات في أنظمة أوسع: حضرية-ريفية، وإقليمية، وعالمية. وهنا يتحول الفضاء إلى منصة دوران تعزز التفاعل الفعال، والتخصيص الأمثل، وتجدد القيمة بين الموارد والعوامل عبر هذه الأنظمة؛ أي يتحقق الانتقال من «دورات رأس المال» إلى «الدورات المكانية». إن بناء نظام صحي للدورات المكانية لا يرمم فقط الانقطاعات المتعددة المقاييس بين الإقليم والمدينة والريف الناتجة من الإفراط في رأسمَلة الفضاء، بل يساعد أيضا على استكشاف مسار أكثر شمولا واستدامة للتحديث الحضري ذي الخصائص الصينية.

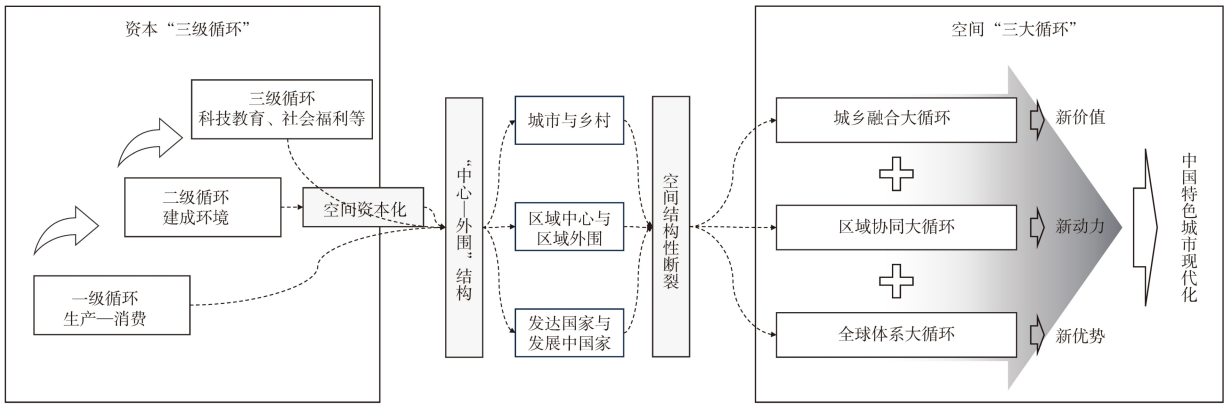

الشكل 2 من «دورات رأس المال» إلى «الدورات المكانية» ونظامها الداعم

2.2 الأبعاد الثلاثة لنظام الدورات المكانية وعلاقاتها التفاعلية

استجابة للأزمات المكانية المتعددة التي تواجه التنمية الحضرية الصينية، يمكن فهم نظام «الدورات المكانية» بوصفه يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية (الشكل 2).

2.2.1 الدورة الكبرى لتكامل الحضر والريف

في مسارات التصنيع والتحضر والتسويق السريعة، باتت العلاقات الحضرية-الريفية في الصين خاضعة بصورة متزايدة لآليات السوق ومنطق رأس المال [31]. فلم يواجه الريف فقدان العوامل والتراجع المتزايد فحسب، بل أصبح أيضا حاملا ماديا لتوسع المدن ونقل أزمات رأس المال. ومنذ عام 2000 نفذت الدولة استراتيجيات كبرى مثل التحضر الجديد والنهضة الريفية، لكن اختلال التنمية بين الحضر والريف لم يتغير جذريا. ومع دخول معدل التحضر الصيني تدريجيا مرحلة هضبة مرتفعة، لا بد أن يتحول عائد التحضر في المستقبل من «مركزية المدينة» السابقة إلى اكتشاف «قيمة الريف» وإبرازها. ولم تعد الممارسات التقليدية التي تفضل المدينة على الريف وتفصل حوكمتهما قادرة على تلبية متطلبات البيئة التنموية الجديدة. ويكمن جوهر دورة تكامل الحضر والريف في كسر عادة النظر إلى المدينة والريف كنظامين مستقلين في التخطيط والبناء والحوكمة، وإدراج مختلف الموارد والعوامل الحضرية والريفية في

نظام دوران موحد، بما يعزز التدفق الرشيد والتخصيص الأمثل، ويدفع التعايش وتحقيق القيمة، ويضخ في التنمية الحضرية قوة دفع جديدة.

2.2.2 الدورة الكبرى للتنسيق الإقليمي

يمثل التجمع المكاني لعوامل الإنتاج السمة الجوهرية التي تميز الاقتصاد الحديث عن الاقتصاد الزراعي التقليدي [32]. غير أن اختلال أثر «الشفط-الانتشار» كثيرا ما يؤدي إلى عدم توازن التنمية داخل الإقليم. ومع تأثير اقتصاد الوحدات الإدارية ذي الخصائص الصينية، تشتد المنافسة الضارة بين المدن، وتتكرر ظواهر «إفقار الجار» والبناء المكرر. وفي مواجهة محاولات الدول الغربية «فك الارتباط وقطع السلاسل» و«الحصار والتطويق» للصناعات الصينية، لا بد من كسر حواجز الوحدات الإدارية وإعادة تشكيل الفضاء الاقتصادي الوطني. ويجب استخدام التنسيق الإقليمي لإعادة بناء سلاسل الصناعة والإمداد والابتكار، بما يدعم بناء سوق وطنية موحدة. وفي سياق التنمية الإقليمية المنسقة تحصل المدن على فرص وموارد تنموية أكبر، وتحقق تحسين الوظائف ورفع مستوى الطاقة التنموية.

2.2.3 الدورة الكبرى للنظام العالمي

حققت الدول الغربية الحديثة تراكم رأس مالها التنموي أساسا عبر نهب المستعمرات وقهرها. وما يزال النظام القاعدي المتمركز حول الغرب قائما اليوم، ويتجلى بصورة متزايدة في هيمنة رأس المال المالي على النظام الاقتصادي العالمي ونقل تكاليف ومخاطر ضخمة إلى الدول النامية [17]. وبعد الإصلاح والانفتاح اندمجت الصين بعمق في تقسيم العمل التجاري العالمي، وحققت انطلاقتها الاقتصادية بفضل فضاء أرضي واسع ومنخفض التكلفة وسوق عمل كبير. لكنها، وهي تستفيد من عوائد العولمة، تحملت أيضا تكاليف ومخاطر كبيرة نقلتها إليها الدول المتقدمة [33]، وواجهت تحديات عميقة مثل الإفراط في استهلاك الموارد، والانحباس في التقنيات الأساسية، وبطء تحسن الرفاه الاجتماعي. ومع أثر الأزمة المالية العالمية عام 2008 والترامبية، يتفكك نظام تقسيم التجارة العالمية التقليدي ويعاد تشكيله بسرعة، وعلى الصين أن تستجيب بفاعلية. ويتمثل جوهر دورة النظام العالمي في دفع الصين إلى التحول من مندمج سلبي في النظام الاقتصادي والتجاري والحوكمي العالمي إلى فاعل مبادر في تشكيل نظام اقتصادي وتجاري وحوكمي دولي جديد، وإعادة صياغة نمط التنمية العالمي ومنطق توزيع القيمة. ومن خلال المشاركة النشطة في الدورة الكبرى الجديدة للنظام العالمي، تحصل المدن الصينية على مجال أوسع وفرص أكثر، وتواصل الارتقاء في نظام المدن العالمي وسلاسل القيمة.

ويجب التأكيد أن الدورات المكانية «الثلاث الكبرى» ليست دورات ذاتية منعزلة، بل علاقة بنائية ديناميكية يعزز بعضها بعضا وتتقدم بصورة منسقة (الشكل 3). فدورة تكامل الحضر والريف توفر للدورتين الأخريين سوقا أوسع للعوامل والاستهلاك، كما يصبح الفضاء الريفي حاملا لأنماط أعمال ناشئة وأساليب حياة جديدة. وتجمع دورة التنسيق الإقليمي للدورتين الأخريين موارد وعوامل أكثر تنوعا وأكبر حجما؛ كما تسرع الأقاليم المتعاونة وظيفيا بناء السوق الوطنية الموحدة وتحقيق القيمة الحضرية-الريفية، وتصبح وحدات مكانية مهمة للمنافسة العالمية. أما دورة النظام العالمي فتدخل إلى الدورتين الأخريين فرصا وطلبا وعوامل إنتاج أرقى وأعلى جودة، بما يدفع الحضر والريف والأقاليم إلى رفع طاقتها التنموية. وبهذا تشكل الدورات الثلاث قوة نظامية من التأثير المتبادل والتعزيز المتبادل، وتنقل الفضاءات الحضرية-الريفية والإقليمية من «الإصلاح السلبي» إلى «النمو المبادِر»، وتكشف قيما جديدة، وتبني زخما جديدا، وتصوغ مزايا جديدة للتحديث الحضري ذي الخصائص الصينية.

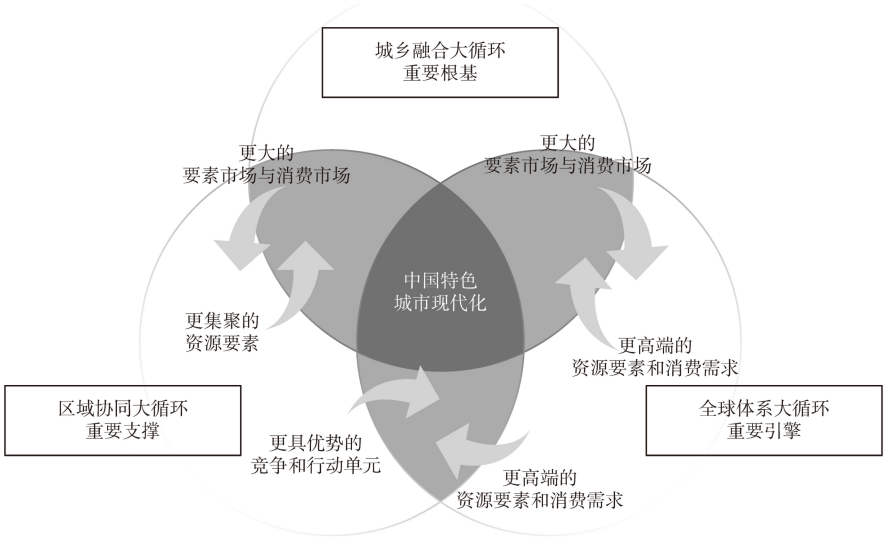

الشكل 3 علاقات التفاعل بين الدورات الثلاث الكبرى في نظام الدورات المكانية

3 مسارات تنفيذ الدورات المكانية في دعم التحديث الحضري ذي الخصائص الصينية

3.1 دورة تكامل الحضر والريف: إزالة الحواجز السياساتية والمؤسسية وتسريع التدفق الثنائي للعوامل

في ظل التحولات العميقة في الوضع الدولي واتجاهات التحول الداخلي في التحضر، تمثل إزالة البنية الثنائية القائمة على الفصل المؤسسي بين الحضر والريف، وتباين الحوكمة، وتمايز التنمية، شرطا أساسيا لإطلاق إمكانات التنمية الحضرية-الريفية وتحفيز قوة دفع جديدة. وتهدف دورة تكامل الحضر والريف إلى إزالة الحواجز السياساتية والمؤسسية التي تعيق حرية تدفق العوامل بين الحضر والريف وكفاءة تخصيصها، وبناء علاقة تفاعل أكثر مساواة وإيجابية بينهما [34].

أولا، ينبغي تعميق إصلاح السياسات والمؤسسات. يجب تعزيز التنسيق السياساتي وتوفير المؤسسات الملائمة لاتجاه التكامل الحضري-الريفي، ودفع الإصلاحات الداعمة في أنظمة الأرض، وتسجيل السكان، والضمان الاجتماعي، وإنشاء أسواق موحدة للعوامل والاستهلاك، ونظام موحد للخدمات العامة بين الحضر والريف [35]. ثانيا، ينبغي تقوية الابتكار في آليات التنفيذ، عبر بناء نظام لنقل السياسات والتنسيق والضبط يغطي المجال الحضري-الريفي كله، ويربط عموديا وأفقيا، مع استكشاف مسارات ملموسة لربط الموارد، وتكامل الحوكمة، وتجديد القيمة. وأخيرا، يجب إبراز دور مراكز المقاطعات في التكامل الحضري-الريفي. فالصين دولة واسعة شديدة التباين، ولا يمكن أن يتم تحديثها الحضري ذي الخصائص الصينية حول عدد محدود من المدن الضخمة والكبيرة جدا فقط، بل هو مسار واسع الطيف يشمل المدن والبلدات على مختلف المستويات. وتمثل مراكز المقاطعات «فضاءات انتقالية» مهمة تتدفق فيها الموارد والعوامل بين الحضر والريف بكثافة وتتفاعل فيها بصورة وثيقة، وهي مسار مهم لتسيير دورة تكامل الحضر والريف بسلاسة.

3.2 دورة التنسيق الإقليمي: تنمية عنقودية وشبكية لتحسين الجودة العامة للتنمية

في مواجهة تحولات عميقة غير مسبوقة منذ قرن واستراتيجية «الدورتين»، يصبح تجاوز المدينة المفردة ودمج الموارد الإقليمية المتميزة على نطاق أوسع وتفعيل المزايا النسبية إجراءات مهمة للاستجابة لإعادة تشكيل سلاسل الصناعة والإمداد العالمية، وتعزيز أمن التنمية ومرونتها، وتسريع بناء السوق الوطنية الموحدة. وتهدف دورة التنسيق الإقليمي إلى بناء بنية مكانية إقليمية ونظام حوكمة يتسمان بتكامل الوظائف، وتداخل الصناعات، وعقلانية التوزيع؛ وتسريع تخصيص الموارد والعوامل الإقليمية وترقية البنية الصناعية؛ وإطلاق تنافسية الأقاليم والمدن وقوة نموها إلى أقصى حد.

أولا، ينبغي للتنمية العنقودية أن تعزز إعادة تنظيم سلاسل الصناعة والإمداد والابتكار إقليميا وعلى مسافات قريبة، وأن تفعّل الدور الإشعاعي والقيادي للمدن المركزية، بحيث تصبح التجمعات الحضرية والمناطق الحضرية الكبرى حوامل رئيسية لتوزيع القوى الإنتاجية الوطنية والمنافسة الصناعية العالمية. ثانيا، ينبغي للتنمية الشبكية أن تقوي الروابط بين المدن داخل الإقليم، وتعزز ترابط العوامل والتعاون الصناعي وتنسيق التخطيط، وأن تستخدم إعادة التنظيم المكاني الإقليمي لمعالجة «أمراض المدن الكبرى» الناتجة من الإفراط في التركز في المدن المركزية، وفي الوقت نفسه تقود نمو المدن المحيطة وترفع مستوى التنمية الإقليمية العامة. وأخيرا،

يجب إنشاء وتحسين نظام حوكمة إقليمية ذي خصائص صينية. فالبيئة المؤسسية الصينية تعني أن تحديث المدن ليس عملية تحقق ذاتي للمدينة المفردة؛ ومن خلال نظام متكامل للتعاون والحوكمة الإقليميين يمكن تمكين المدن والأقاليم بدرجة كبيرة.

3.3 دورة النظام العالمي: قيادة صياغة قواعد جديدة وتعزيز ارتقاء مكانة المدن وسلاسل القيمة

تبين تصنيفات شبكة أبحاث العولمة والمدن العالمية (GaWC) أن قدرة المدن الصينية على التحكم والتأثير في نظام المدن العالمي قد ارتفعت باستمرار منذ عام 2000؛ فقد زاد عدد المدن الصينية المصنفة في مستوى Gamma فما فوق من ست مدن عام 2010 إلى ثلاثين مدينة عام 2024. غير أن اتجاهات مناهضة العولمة تشتد، والاحتكاكات التجارية تتفاقم، وأشكال المنافسة والتعاون الدولية وقواعدها تزداد غموضا، فضلا عن ضغوط فائض الطاقة الإنتاجية والتحول الاقتصادي داخليا. لذلك تحتاج الصين إلى إعادة تحديد موقعها ودورها في المجتمع الدولي.

أولا، ينبغي للصين أن تبادر إلى قيادة صياغة القواعد الدولية. ويتطلب ذلك تعميق الانفتاح المؤسسي، والمشاركة في صياغة قواعد المنافسة والتعاون الدوليين بل وقيادتها، وبناء مزيد من المدن البوابية والمراكز الدولية القادرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والتجارية الدولية وقيادتها. ثانيا، يجب مواصلة الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية [36]. وينبغي تعزيز الابتكار الصناعي الذاتي في المدن وتنمية القوى الإنتاجية النوعية الجديدة، والصعود المستمر نحو الحلقات العليا في سلاسل القيمة العالمية، ورفع قدرة الصين على تنظيم وتخصيص عوامل الإنتاج العالمية المهمة والتقنيات الابتكارية [37]. وأخيرا، يجب تسريع تنمية مجموعة من المدن العالمية الرفيعة المستوى. فالتنافس بين الدول يتجلى أساسا في التنافس بين المدن المحورية. وبوصف الصين قوة اقتصادية وتجارية عالمية والبلد الوحيد الذي يمتلك سلسلة صناعية كاملة، فإن تحديث مدنها لا يمكن أن يتحقق داخل نظام وطني مغلق، بل يجب أن يندمج بعمق في نظام المدن العالمي وأن يعيد تشكيله، مع رفع مرتبة وطاقة عدد كبير من المدن الصينية في هذه العملية.

4 تحول التفكير في التخطيط المكاني الموجه نحو الدورات المكانية

لتحقيق التحديث الحضري ذي الخصائص الصينية، ينبغي تفعيل وظيفة الفضاء كقوة تنظيمية مبادرة وأداة حوكمة رئيسية، ودفع نموذج التخطيط المكاني، أو التخطيط الحضري، من «تخطيط الفضاء» إلى «التخطيط بالفضاء بوصفه رافعة». وتبعا للدورات المكانية الثلاث الكبرى، يجب أن يتحول التفكير التخطيطي المقابل بصورة منهجية.

4.1 تفكير تخطيطي كلي منفتح ومترابط

لا تتوقف تنمية المدينة على قدراتها الذاتية في التنظيم والتشغيل فحسب، بل على قدرتها على تبادل العوامل مع البيئة الخارجية أيضا. وتبين تجربة الإصلاح والانفتاح أن النمو السريع للمدن الصينية كان مرتبطا بالأسواق العالمية والاقتصاد الموجه للتصدير، وأن التنمية الحضرية عالية الجودة في المستقبل ستتحقق كذلك في شروط أكثر انفتاحا. لذلك يحتاج التخطيط المكاني إلى التفكير في المدينة من مستوى أعلى، وأفق أوسع، وعمق أكبر، مع تأسيس تفكير كلي يقوم على الانفتاح المبادِر والربط بين الداخل والخارج. وينبغي وضع المدن داخل إطار شبكات المدن العالمية والدورتين المحلية والدولية، والتخطيط النشط لوظائفها ومسارات ترقيتها داخل الشبكات الصناعية العالمية ونظام المدن العالمي. كما يجب أن يعزز التخطيط المكاني التنسيق بين أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وأن يستجيب بسرعة لتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية، ويرفع قدرة المدن على الصمود والتكيف في بيئة تنموية معقدة.

4.2 تفكير تخطيطي موحد لتكامل الحضر والريف

أكدت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية العشرين للحزب الشيوعي الصيني أن التكامل بين الحضر والريف مطلب حتمي للتحديث الصيني. لذلك يجب على التخطيط المكاني أن يتجاوز قصور «مركزية المدينة» الطويل الأمد، وأن يؤسس تفكيرا تخطيطيا موحدا للتنمية الحضرية-الريفية، يرى المدينة والريف نظاما تكافليا مترابطا وقائما على خصائص مميزة. وينبغي ترسيخ مفهوم «القيمة المتكافئة بين الحضر والريف»، ووضعهما على قدم المساواة في التخطيط المنسق مع احترام اختلافات تطورهما. كما ينبغي الإسراع في بناء أسواق موحدة للعوامل والاستهلاك ونظام للترابط الصناعي بين الحضر والريف، بما يرفع جودة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي تصميم السياسات والمؤسسات يجب منح الريف مزيدا من الاهتمام، والاستجابة الفاعلة لمطالب النهضة الريفية المحلية، ودفع عوامل جديدة وسكان جدد وأنماط أعمال جديدة نحو المناطق الريفية. كما يجب كسر نمط التخطيط المكاني القائم على الفصل الثنائي بين الحضر والريف، والتخلي عن عقلية التحكم الجامدة والثابتة، وتحسين البنية المكانية وتخصيص العوامل باستمرار وفقا للاحتياجات الفعلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4.3 تفكير تخطيطي ديناميكي لتحقيق قيمة الفضاء

تتحول التنمية الحضرية في الصين حاليا من مرحلة التوسع الإضافي واسع النطاق إلى مرحلة تركز على رفع جودة المخزون القائم وكفاءته. لذلك ينبغي للتخطيط المكاني أن يواكب هذا التحول وأن يؤسس تفكيرا ديناميكيا موجها نحو تحقيق قيمة الفضاء. ويجب تجاوز الفكرة العادة التي تساوي بين «النمو» و«التنمية»؛ فغاية تطوير الفضاء لا ينبغي أن تحصر في البعد الاقتصادي، بل يجب إدراك القيم المتعددة للفضاء في ترقية الصناعة، واستقرار المجتمع، وإعادة بناء الحوكمة. ومع تغير مرحلة التنمية الحضرية الصينية، ينبغي استخدام التجديد الحضري كوسيلة قوية لتعديل البنية المكانية وتحقيق قيمة الفضاء، وبناء آلية تنسيق شاملة لسلسلة «التخطيط-البناء-التشغيل-الإدارة» لتسريع معالجة الديون والمخاطر الكبيرة المترسبة في الأصول الحضرية القائمة. واستجابة لمتطلبات تنمية القوى الإنتاجية النوعية الجديدة، يجب بناء آليات مرنة وديناميكية لتوفير الفضاء وضبطه، واستكشاف مسارات عملية للتطوير المختلط والاستخدام المركب والتشغيل المستدام للفضاء الحضري، بما يعزز اكتشاف قيمة الفضاء وإظهارها.

4.4 تفكير تخطيطي مساري لتصميم المؤسسات المكانية

في مواجهة بيئة ومتطلبات تنموية جديدة، لا يجوز أن يقف التخطيط المكاني عند النماذج التقليدية التي تكتفي بأهداف مثالية مرسومة على المخططات، أو تقسيم وظيفي ثابت، أو ضبط بالمؤشرات. بل عليه أن يجيب عن أسئلة العملية: من يحقق أهداف التخطيط؟ وكيف تتحقق؟ ومتى تتحقق؟ لذلك ينبغي تعزيز التفكير التخطيطي المساري في تصميم المؤسسات المكانية، وتوفير مؤسسات مكانية تكيفية مرنة وديناميكية تستجيب لتعقيد التنمية الحضرية ولايقينها. وينبغي، وفقا لأهداف التخطيط، دراسة مسارات التنفيذ والتصميم المؤسسي المكاني المرتبط بها، وتعزيز المعايرة الديناميكية لتوفير المؤسسات. فتصميم المؤسسات المكانية ليس عملية بسيطة تحدد مرة واحدة ثم تطلق، بل هو مشروع معقد يحتاج إلى استكشاف مستمر وتحديث متواصل في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والممارسة التخطيطية. كما يجب بناء آليات حوكمة تشارك فيها الحكومة والسوق والمجتمع، حتى يصبح التخطيط المكاني سياسة عامة حقيقية تبني التوافق الاجتماعي وتعزز المشاركة والحكم المشترك بين فاعلين متعددين.

5 الخلاصة والمناقشة

منذ الإصلاح والانفتاح، أسهم تغير نظام الأرض، أو الفضاء، وتخطيطه واستخدامه، بدرجة كبيرة في تشكيل مسار التنمية الحضرية الصينية والتأثير فيه. فقد صنعت رأسمَلة الفضاء عقودا من النمو السريع، لكنها زرعت أيضا مخاطر عميقة وأزمات حادة في التنمية الحضرية المستدامة. وبالمقارنة مع البيئة المؤسسية في الدول الغربية، يؤدي الفضاء في التنمية الحضرية الصينية دورا تنظيميا مبادرا ذا أهمية بالغة، ولذلك فإن استخدامه أداة لدفع تحول التنمية الحضرية أمر ضروري وقابل للتنفيذ. ومن أجل بناء التحديث الحضري ذي الخصائص الصينية، يجب تجاوز «دورات رأس المال»، وتغيير نمط رأسمَلة الفضاء السابق من جذوره، وبناء نظام صيني للدورات المكانية الثلاث الكبرى، واستكشاف مسارات دورة تكامل الحضر والريف، ودورة التنسيق الإقليمي، ودورة النظام العالمي، مع تحويل التفكير في التخطيط المكاني بصورة تكيفية.

لقد قدمت نظريات وممارسات التخطيط الغربية، في مرحلة النمو السريع، مرجعا مهما للتحضر والتنمية الحضرية في الصين. غير أن الفروق الكبيرة بين الصين والغرب في الشروط الوطنية الأساسية، والآليات المؤسسية، ومراحل التنمية، تجعل تلك النظريات غير قادرة على تلبية حاجات الواقع الصيني بالكامل، فضلا عن متطلبات المستقبل. واليوم تقف المدن الصينية عند عقدة حاسمة من التحول، وقد طرحت الدولة هدف التحديث الحضري ذي الخصائص الصينية، مما يجعل بناء نظام نظري وممارسة تخطيطية محلية مهمة عاجلة. وتمثل منظومة الدورات المكانية الثلاث الكبرى التي تقترحها هذه الدراسة، بمعنى من المعاني، محاولة في هذا الاتجاه. وربما لا تكون هذه المحاولة ناضجة تماما بعد، لكن الدفع المستمر لها سيؤدي في النهاية إلى بناء نظرية وممارسة تخطيطية صينية أصيلة، وسيسهم أيضا في تقديم «حل صيني» للتنمية الحضرية والحوكمة في دول الجنوب العالمي الواسعة.

الملاحظات

1. تشير أبحاث الأكاديمي وو تشي تشيانغ إلى أنه عندما يبلغ معدل التحضر في بلد ما 50% تبدأ مسارات التنمية الوطنية بالتباعد؛ وبعد بلوغه 70% تظهر غالبا طريقان رئيسيتان: الأولى «تحضر معرفي» يعتمد على عوامل عالية القيمة المضافة مثل الابتكار والتكنولوجيا، والثانية «تحضر بدني» يواصل الاعتماد على عوامل منخفضة القيمة المضافة مثل الطاقة والموارد والعمالة الرخيصة.

المراجع

[1] ليو شينغهوا. الخصائص الرئيسية والاتجاهات التطورية وطرق تحقيق تحول التحضر وترقيته في الصين [J]. آفاق أكاديمية، 2025(4): 67-78.

[2] ياو شانغجيان، هوانغ لينجون. توزيع المهام وتراكم السياسات في تغير المدن: من منظور الدولة المبادرة [J]. بحوث العلوم الاجتماعية، 2025(6): 104-114.
[3] تشن شيوين، لي بيلين، تساي فانغ، وآخرون. مراجعة واستشراف إصلاح وتنمية المجالات الرئيسية للزراعة والريف والفلاحين في الصين: خبراء موثوقون يهنئون مجلة الاقتصاد الريفي الصيني بمرور أربعين عاما على تأسيسها [J]. الاقتصاد الريفي الصيني، 2025(1): 3-25.
[4] لين ييفو، تساي فانغ، لي تشو. المعجزة الصينية: استراتيجية التنمية والإصلاح الاقتصادي [M]. شانغهاي: دار غهتشي، 2012.
[5] Prasad E S. Has China's growth gone from miracle to malady? [R]. National Bureau of Economic Research, 2023.
[6] تشاو فنغ، تان شوان، تشاو يوانيوان. النظام الاقتصادي الاشتراكي الأساسي ومعجزة النمو الطويل الأجل في الصين [J]. الدراسة والاستكشاف، 2022(2): 108-116.
[7] ليو كاي. كيف يؤثر نظام الأرض ذو الخصائص الصينية في النمو الاقتصادي الصيني: تحليل قائم على إطار توازن عام ديناميكي متعدد القطاعات [J]. الاقتصاد الصناعي الصيني، 2018(10): 80-98.
[8] تشانغ جينغشيانغ، وو فولونغ، ما رونتشاو. التحول المؤسسي وإعادة تشكيل الفضاء الحضري الصيني: نحو إطار مؤسسي للتطور المكاني [J]. مراجعة تخطيط المدن، 2008(6): 55-60.
[9] لو مينغ. جوهر مشكلات الاقتصاد الصيني هو سوء المطابقة المكانية [J]. مجلة جامعة شنتشن (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، 2019، 36(1): 77-85.
[10] يانغ دهتساي. الاقتصاديات المؤسسية الجديدة [M]. بكين: دار نشر جامعة الشعب الصينية، 2019.
[11] جيانغ شينغسان، ليو شوبينغ، لي تشينغ. إصلاح نظام الأرض ونمو الاقتصاد الوطني [J]. عالم الإدارة، 2007(9): 1-9.
[12] تشاو يانجينغ. لماذا تعد «مالية الأرض» «ابتكارا مؤسسيا عظيما»؟ [J]. دراسات التنمية الحضرية، 2019، 26(4): 6-16.
[13] ليو شوبينغ، شيونغ شيوفنغ، تشانغ يونغهوي، وآخرون. نظام الأرض ونمط التنمية الصيني [J]. الاقتصاد الصناعي الصيني، 2022(1): 34-53.
[14] لي ون. طريق التحضر في الصين: مع مناقشة التصميم الأعلى لمؤتمر العمل الحضري المركزي [J]. دراسات تاريخ الصين المعاصرة، 2025، 32(5): 4-18.
[15] يانغ هاو، تشانغ جينغشيانغ. آليات وآثار إنتاج الفضاء الحضري المدفوع بمالية الأرض: دراسة حالة مدينة نانجينغ هشي الجديدة [J]. التخطيط الحضري الدولي، 2018، 33(1): 68-74.
[16] وو فولونغ، ما رونتشاو، تشانغ جينغشيانغ. التحول وإعادة البناء: رؤى متعددة الأبعاد للتنمية الحضرية الصينية [M]. نانجينغ: دار نشر جامعة الجنوب الشرقي، 2007.
[17] ون تيجون. الأزمات الثماني: التجربة الحقيقية للصين 1949-2009 [M]. بكين: دار الشرق، 2013.
[18] تشن جيانهوا. منطق رأس المال في إنتاج الفضاء الحضري والعدالة المكانية في الصين [J]. الشهرية الأكاديمية، 2018، 50(7): 60-69.
[19] Harvey D. The urban process under capitalism: A framework for analysis [J]. International Journal of Urban and Regional Research, 1978, 2(1-3): 101-131.
[20] Kosík K. The Crisis of Modernity: Essays and Observations from the 1968 Era [M]. Lanham: Rowman & Littlefield, 1995.
[21] تشو يوشوان، لي شون، شن لونغ. آلية تطور البنية المكانية الحضرية من منظور دوران رأس المال: دراسة حالة حي هايتشو [J]. الجغرافيا البشرية، 2018، 33(4): 68-75.
[22] يانغ لينغفان، لوو شياولونغ، دينغ زياو. إطار منطقي ومقترحات سياساتية للتحول الابتكاري في مناطق التنمية من منظور رأس المال والسلطة [J]. المخططون، 2022، 38(4): 50-57.
[23] Harvey D. حدود رأس المال [M]. ترجمة تشانغ يين. بكين: مجموعة سيتك للنشر، 2017.
[24] تشانغ جينغشيانغ، شن مينغروي، تشاو تشن. نهضة الريف: تحول الريف الصيني في ظل الإنتاجية وما بعد الإنتاجية [J]. التخطيط الحضري الدولي، 2014، 29(5): 1-7.

Zhao D, Song Y, Zhang M. Research on the resilience enhancement and spatial spillover effect of [25] urban agglomeration construction [J]. Sustainable Cities and Society, 2025: 106964.
[26] لان شياوهوان. داخل النظام: الحكومة الصينية والتنمية الاقتصادية [M]. شانغهاي: دار الشعب في شانغهاي، 2021.
[27] تشانغ جينغشيانغ، ين جيه، لوو شياولونغ. تنمية الفضاء الحضري وتطوره تحت قيادة الحكومة المحلية ذات الطابع المقاولاتي [J]. الجغرافيا البشرية، 2006(4): 1-6.
[28] تشانغ جينغشيانغ. دعم التحول والتنمية عالي الجودة للمدن الصينية من خلال ابتكار الحوكمة المكانية [J]. آفاق أكاديمية، 2025(11): 17-25.
[29] Harvey D. The Urbanization of Capital [M]. Oxford: Blackwell, 1985.
[30] خه يانلينغ، جينغ ييتشن. الدولة الكبرى والمدينة الكبرى: تغير الحوكمة الحضرية الصينية من منظور الدولة (1978-2025) [J]. مجلة جامعة غربي الصين للمعلمين (الفلسفة والعلوم الاجتماعية)، 2026(1): 1-20.
[31] تشن جيانهوا. دراسة في الاقتصاد السياسي المكاني للعلاقات الحضرية-الريفية في الصين خلال مرحلة التحضر المتسارع [J]. بحوث الاقتصاد المعاصر، 2025(4): 60-69.
[32] تشنغ شينيه، تشانغ يوغو، تشاو تشونغشيو، وآخرون. دفع التنمية عالية الجودة وإرساء أساس متين لتحقيق التحديث الاشتراكي أساسا: نقاش مكتوب حول دراسة وتنفيذ روح الجلسة الكاملة الرابعة للجنة المركزية العشرين للحزب الشيوعي الصيني [J]. ديناميات الاقتصاد، 2025(11): 5-22.
[33] تشانغ بينغ، وانغ كاي، وانغ غوانغتاو، وآخرون. نقاش أكاديمي حول إدخال المفاهيم والأساليب في التخطيط الحضري الصيني وتطورها المحلي [J]. مجلة التخطيط الحضري، 2025(4): 1-9.
[34] وو تشي تشيانغ، يان جوان، شو هاوون، وآخرون. القضايا السنوية العشر الرئيسية في تطور تخصص التخطيط الحضري والريفي (2024-2025) [J]. مجلة التخطيط الحضري، 2024(6): 8-11.
[35] دوان جين، تشانغ تينغوي، ين تشي، وآخرون. نقاش أكاديمي حول التحديث الحضري-الريفي على الطريقة الصينية: الدلالات والخصائص ومسارات التنمية [J]. مجلة التخطيط الحضري، 2023(1): 1-10.
[36] وو تشي تشيانغ، وانغ غوانغتاو، يانغ باوجون، وآخرون. نقاش أكاديمي حول «إسناد التحديث الصيني بالمدن: المسارات والرسالة» [J]. مجلة التخطيط الحضري، 2025(3): 1-8.
[37] وانغ كاي، تشاو يانجينغ، تشانغ جينغشيانغ، وآخرون. نقاش أكاديمي حول القوى الإنتاجية النوعية الجديدة والتخطيط الحضري-الريفي [J]. مجلة التخطيط الحضري، 2024(4): 1-10.
ترجمة بمساعدة الذكاء الاصطناعي